

الفصل الرابع

خاتمة ونقد مقارن

المقصود في السطور التالية تمقيب نقدي على ما جاء من أخبار
الؤرخين والكتاب الذين تقدمت تراجمهم في الفصول السابقة ،
على أن يتبمه تحليل مؤلفاتهم تحليلاً مقارناً ، من حيث إنهما نتاج
شامل لرحلة من التاريخ المصري مدتها قرن ونيف من السنين .
ومما يوجب الالتفات أولاً في حياة أولئك الرجال أنهم كانوا
في الغالب ممن شغلوا — أو طلبوا — وظائف كبيرة في الدولة
الملوكية ، وأنهم جمعوا إلى ذلك بين فن الكتابة في التاريخ
والدراسات والتأليف المتنوعة . فالقريني مثلاً تولى التوقيع
بديوان الإنشاء ، ثم وظيفة محتسب القاهرة والوجه البحري في
بوقت معين ، وذلك فضلاً عن تعيينه سنوات أخرى مدرسا للتجديت
(أي أسناداً ذا كرمي في المصطلح الجامعي الآن) ، بمدارس
القاهرة ودمشق ، وقيامه ناظراً على أوقاف واسعة بماهية الشام ؛
ومع هذا فشهرته مجتية على ما كتبه في التاريخ السياسي والاقتصادي
والاجتماعي ، والخطط أيضاً . وكذلك كان ابن حجر قاضياً للقضاة
الشافعية بالقاهرة ، كما كان العيني قاضياً للقضاة الحنفية بها ، مع

تولى ثانیهما الحسبة ونظر الأحباس جميعاً في وقت واحد ؛ ونبغ كل منهما في وظائف تدريس الحديث بالقاهرة ، وخلف في الحديث وعلومه مؤلفات ضخمة ، وهذا عدا مؤلفاتهما التاريخية الكبرى . ويقال مثل ذلك في ابن عرب شاه ، إذ اشتغل بديوان الإنشاء بمقام المالك الإسلامية في الشرق الأدنى ، بل صار كاتب المرادى السلطان محمد الأول المماني ، وغدت بيده مراسلات الدولة الممانيّة وشؤونها مع جيرانها من ترك وعرب وفرنس ومغول على الأقل ، لعرفته لغات تلك البلاد معرفة تامة . وتقلد خليل بن شاهين — وهو عدیل السلطان برسبای — وظائف عظيمة في الدولة المملوكية بمصر والشام وأطراف آسيا الصغرى ، فتمتّين ناظراً ثم حاجباً بالإسكندرية ، وتولى دار الضرب فالوزارة بالقاهرة ، ثم تقلب في عدة نيايات بمدن الشام ومطية بأطراف الدولة المملوكية ، وذلك بالإضافة إلى مؤلفاته في الفقه والتفسير والتعبير والتاريخ والإنشاء . أما الخالدي ، مؤلف كتاب المقصد الرفيع النشا الهادي لصناعة الإنشاء ، فإنه قضى عدة سنوات موظفاً مسئولاً بديوان الإنشاء بالقاهرة ، كما يدلّ عليه كتابه . ومع أن أبا المحاسن لم يباشر وظيفة دأمة يوماً من أيام حياته الطويلة ، فالمرّوف أنه كان من فرقة أولاد الناس ، التي جرت العادة في الدولة المملوكية أن يُعطى للواحد منهم إقطاع متناسب مع رتبة أمير خمسة في النظام الحربي المملوكي رعاية لسلفه ، وأن تسند إليه وظيفة مدنية زمن السلم ،

على أن يقوم بواجب الأمير وقت الحرب ؛ ثم تولى أبو المحاسن
وظيفة باش المحمل المصرى سنة ١٤٤٥ م ، ومؤلفاته الكبيرة
في التاريخ والتراجم معروفة . وصار ابن الصيرفي خطيباً لجامع
الظاهر برقوق ، ونائباً للحكم (قاضياً) عند قاضى القضاة الحنفية ،
كما اشتغل بالتجارة والتأليف في التاريخ والسيرة النبوية . أما
السخاوى ، فكأنما قدر له أن يظلّ طول حياته يسرى إلى وظيفة
من وظائف تدريس الحديث بالقاهرة ، ويبوء من سميه المتصل
ببقائه طالباً زمناً حتى آخر أيامه ، فعانى التأليف في الحديث والتاريخ
والتراجم ، وكتب لنفسه ترجمة ذاتية في أكثر من ثلاثين صفحة
من كتابه الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، وربما كان
عدم توفيقه لوظيفة سبباً من أسباب المرارة الطاغية على كثير من
تراجمه في مجمع الكبير . وأما ابن إياس فليس من المعروف ما غدا
عليه من وظيفة سوى أنه ظلّ كذلك في فرقة أولاد الناس ،
ويبده إقطاع له عبرة وافرة ، كأبي المحاسن من قبل وعبد الباسط
وابن الطولونى من بعد ، وما عدا أن نظمه يدلّ على أنه عاش حول
البلاط السلطاني ، ولعله تمّين فيه على وظيفة مؤقتة لم يشأ أن
يذكرها في كتابه لضعفها في نظره . وأمام عصره السيوطى فإنه عاش
جماعاً للوظائف ، من تداريس ومشيخات حبّاً في الصيت والمال ؛
ويظهر أن ابن طولون الدمشقى شابه السيوطى في هذه الناحية
كذلك ، فضلاً عن مشابهته له في الاعتماد بالنفس وادعاء التبجّر

في جميع العلوم وكثرة التأليف . وأما ابن الطولوني ، فإنه تولى وظيفة " معلم المماليك " في البلاط المملوكي مدة طويلة ، كما كان ابن زنبيل من موظفي ديوان الجيش العثماني ، وذلك بالإضافة إلى اشتغاله بالرمل والهجوم والأوراق ، وله في ذلك كتاب تقدمت الإشارة إليه ، وهذا عما ألفت في الجغرافية والتاريخ .

وظاهرة ثانية مشتركة بين أولئك المؤرخين والكتاب في القرن الخامس عشر الميلادي ، وهي ممارستهم جميعاً نظم الشعر في مناسبات شتى ؛ ويظهر أن هذا الفن كان من مستلزمات المتنورين في ذلك العصر . على أن السيوطي بزّ المعاصرين والمتقدمين جميعاً بممارسة الأدب النثري كذلك ، إذ كتب سلسلة من المقامات في نثر مسجع . والواقع أنه لم يشذ عن هذه القاعدة — وهي ممارسة النظم — أحد من أولئك المؤرخين ، غير أن المعروف من أشعار بعضهم لا يكاد يعدو أصابع اليد مرة أو مرتين عدداً ، وربما أبطنت كتبهم المخطوطة كثيراً مما لهم في هذا الباب الذي وجبت العناية به ، لإبراز تاريخ مفهوم للأدب العربي المصري في العصور الوسطى ، والاستمانة به في معرفة ما غمض من أخلاق الكتاب وعلاقتهم الشخصية بعضهم ببعض .

ذلك أنه يبدو من إشارات معظم أولئك المؤرخين إلى سابقهم أو معاصريهم أنهم كانوا شديدي الخصومة ، والتحاسد والمداخنة — وتلك هي الطاهرة الثالثة الشائعة بينهم — ، يستشفها الفاري

لكاتبهم في غير عناء؛ وسببها في الغالب ما تولد بينهم من منافسة
وتعصب اشائخهم، سواء كانوا مؤرخين أم محدثين أو موظفين
في الدولة المملوكية. من ذلك أن المقرئ لم يقفر للمعنى أنه خلفه
في وظيفة الحسبة، وهي الوظيفة الوحيدة التي يظهر أن
المقرئ استراح لها من دون الوظائف التي تولّاها، ولذا لم يألُ
فرصة دون أن يتناول المعنى بلاذع الإشارة في كتبه. ولم يتحرج
المعنى — بإزاء ذلك على الأقل — أن يصف المقرئ في عبارة ماثلة
ساخرة، بأنه كان رجلاً "مشتغلاً بكتابة القوارخ وبضرب الرمل،
تولى الحسبة بالقاهرة . . . ثم عزل^(١) عسطنره". ولم يخلُ من
ذلك التجاسد والشعور بالمنافسة أمثال ابن حجر المعروف بالانزان
والوقار، فإنه كبره المعنى كرهاً تاماً، ولم يستطع أن يسكت
عن سرقاته فيما ألف في الحديث والتاريخ، فرماه بما سمح به
قلمه من التجريح. وكذلك لم يفت أبو الحسن أن يمتقب أخطاء
أستاذه المقرئ كلما سنحت له الفرصة، وذلك مع العلم بأن
كثيراً مما جاء في كتب أبي الحسن منقول بحذافيره من مؤلفات
المقرئ. أما السخاوي فلم يعجبه أحد من سابقه أو معاصريه،
ما خلا أستاذه ابن حجر، ولم يشأ أن يترك مناسبة — أو غير
مناسبة — إلا اغتنمها للاحطّ من كل من المقرئ والمعنى
وغيرهما. ومن ذلك قوله في أبي الحسن: "وبالجملة فقد كان

(١) السخاوي: الضوء اللامع، ج ٢، ص ٢٤، نقلاً عن المعنى.

[أبو المحاسن] حسن المشرة ، تام العقل — إلا في دعواه فهو
حق (١) ، ورميه ابن الصيرفي بأنه " كان يكتب التاريخ
مجازفة ، لا عن قائل ، ولا عن (٢) راو " ، ووصفه السيوطي بأنه
" ترتب قبل أن يتحصنم لم أزل أعرفه بالهوس وهزید
الترفع حتى على أمه (٣) "

ولم يسلم السخاوي طبياً من معاصريه ، إذ نعتته السيوطي
بأنه " المؤرخ الجارح أكب على التاريخ فأقنى فيه عمره ،
وأعرق فيه عمله ، وملك فيه أعراض الناس ، وملاؤه بمساوي
الخلق . . . وزعم أنه قام في ذلك بواجب ، وهو الجرح والتعديل (٤) ؛
وأيده في ذلك الحكم ابن إياس في عبارة متزنة ممتدلة في التعريف
بالمسخاوي . والواقع أن ابن إياس كان أقل مؤرخي القرن
الخامس عشر الميلادي في مصر حسداً وغيرة من أبناء صناعته ،
وهو كذلك أعدلهم لفظاً عند الحكم على كثير من الناس ، وربما
كان ابن إياس ذلك كله ، لأنه لم يراحم أحداً من معاصريه من المؤرخين
في وظائفهم وأطامعهم ، وأنه عاش حفاظاً للجهائل . مثال ذلك قصده
في النيل من السيوطي بخير أو شر ، لأنه على الرغم من عدم احترامه له ،
لم ينس له حق تعليمه إياه ، فلم يتمرض له بأكثر من النقد الخفيف .

(١) السخاوي : الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٣٠٥ .

(٢) السخاوي : الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ٢١٨ .

(٣) السخاوي : الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ٦٧ .

(٤) السيوطي : نظم العقيان — طبعة حتى — ، ص ١٥٢ .

وتم ظاهرة رابعة ، يراها القارى شائمة بين مؤلفات أولئك
المؤرخين كذلك ، إنهم يقولون في مقدمات كتبهم إنما يؤلفون
لأنفسهم خاصة ، أو نزولا على رغبة صديق من الأصدقاء ،
لا يريدون من ذلك جزاء أو نفعا أو صيتا أو حبا في استجلاب
الرضا عند سلطان أو أمير . والقالب أن هذا التصنع كان أيضا من
لزوميات العلماء في ذلك العصر وغيره من المصور ، ولا سيما إذا
كان المؤلف ممن لم يسمدهم الحظ في البلاط السلطاني ، أو عند أمير
من الأمراء . والليل على ذلك أن الذين نالوا منهم شيئا من
التشجيع والرضا عند بعض أولى الأمر في الدولة لم يكتبوا أمثال
تلك العبارة المصطنعة في افتتاحيات مؤلفاتهم ، بل ذكروا اسم
السلطان أو الأمير صاحب الفضل عليهم . والأمثلة على النوعين
كثيرة : فالمقرئ مثلا يفتتح كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك
ببيتين من الشعر ملخصهما أنه جمع ذلك الكتاب لنفسه^(١) ،
وأبو المحاسن يقول في أول كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر
والقاهرة ما نصه : " ولم أقل كقالة الغير إنى مستدعى إلى ذلك
من أمير أو سلطان ، ولا مطَّلب به من الأصدقاء والإخوان ، بل
أفتته لنفسى ، وأيدته به بإسقات غرسى ، ليكون لى فى الوحدة

(١) المقرئى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك — طبعة لجنة

التأليف والترجمة والنشر — ج ١ ، ص ٣ .

جليسا ، وبين الجلساء مسامراً وأنيساً^(١) . . . غير أن أبا المحاسن ناقض نفسه في موضع آخر من كتابه هذا حين قال إنه ألّفه من أجل صديقه السلطان المرجو محمد بن جقمق ، ليجعل منه ما جعل الميني للسلطان برسبای من كتاب عقد الجمان بأخبار الزمان ، مع العلم بأن ابن جقمق لم يطلب إليه هذا الطلب . أما السخاوي ، فيذكر صراحة بأنه ألّف كتاب التبر المسبوك في ذيل السلوك إجابة لطلب الأمير الكبير يشبك بن مهدي السوادار ، وفي ذلك يقول : " ثم أخذت في ضبط ما تيسّر لي ، وذلك حين أمرني من إجابته عند المظالم كالواجب ، وإشارته بمجرد الإيماء للوقاية كالحاجب ، وجنابه يُعبط من حلّ بجانبه ، وبابه محطّ رجال الساعي في مآربه ، فالملساء يجلسه حافون ، والفهماء في محل أنسه عاكفون^(٢) . . . " ، وأمثال هذه العبارات كثير في كتب غير السخاوي من المؤرخين .

وهناك ظاهرة خامسة بين أولئك المؤرخين ، وهي الأخيرة والأكثر أهمية مما سبق في هذا المقام من الظواهر المشتركة بينهم ، لملاقمتها بالتاريخ ومقارفته في مصر الإسلامية في العصور الوسطى ، وتلك هي أن الغالبية العظمى من كتب مؤرخي القرن

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

— طبعة دار الكتب المصرية — ، ج ١ ، ص ٢ .

(٢) السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ٤ .

الخامس عشر الميلادي في مصر ليست سوى ذبول وتكلمات
اكتب مسبقها زمنياً . على أن المؤرخين في ذلك القرن ليسوا
في الواقع سوى مقلدين لسلفهم في التأليف التاريخي بالشرق
الإسلامي كله ، وأكبر الظن أن المؤرخين في العربية على
الإطلاق^(١) أرادوا بذلك الطريقة أن يستمدوا لأنفسهم من شهرة
السابقين يربط مؤلفاتهم إلى كتب سلم الناس بأهميتها قبلاً ، أو
أن يفرضوا على الناس أنهم الوارثون لها في الشهرة والزعامة من
إجلال واحترام ، أو أن يدعوا أنهم استطاعوا تهذيب أعماق السالفين
في الكتابة والترتيب . فالمقريري (وهو الوحيد الذي لا ينطبق
عليه شيء من هذا التمايل كله) ذيل على نفسه في تأليفه كتاب
الساوك ، إذ كتبه ليكمل به سلسلة مؤلفاته الخالدة في تاريخ
مصر الإسلامية في المصور الوسطى منذ الفتح العربي إلى زمنه^(٢) .
أما أبو المحاسن فإنه كتب حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور

(١) يوجد كثير من الأدلة على إطلاق هذه الظاهرة على جميع
المؤرخين السابقين في العربية قبل القرن الخامس عشر الميلادي ، ومنها أن
تاريخ أبي الفدا ذيل على كتاب مفرج السكروب في أخبار بني أيوب لابن
واصل ، وأن تاريخ البرزالي ذيل على كتاب الروضتين في أخبار الدولتين
لأبي شامة ، وأن كتاب الإعلام بتاريخ أهل الإسلام لابن قاضي شهابية ذيل
على كتاب العبر في خبر من عبر للذهبي ، وغير ذلك كثير فيما يبدو .

(٢) المقريري : كتاب الساوك لمعرفة دول الملوك — طبعة لجنة

التأليف والترجمة والنشر — ج ١ ، ص ٩ .

استمراراً لكتاب السلوك ، وإحياء لسنة صاحبه وأستاذه مع
التحسين فيها ، ليكون له من بعده زعامة المؤرخين بحق في القرن
الخامس عشر الميلادي (١) ولهذا السبب نفسه كتب الشيخاوي
كتاب الثبر المسموك في ذيل السلوك ، وهو تكملة ثانية لكتاب
المقريزي كما يتضح من العنوان ، كما أنه ألف كتاب وجيز الكلام في
ذيل تاريخ دول الإسلام تكملة لكتاب الذهبي المؤرخ ، وكتاب
الذيل المتناهي تكملة لكتاب معروف لابن حجر في قضاة مصر ،
وكتاب الذيل على طبقات القراء تكملة لكتاب ابن الجزري .
ومن أمثلة ذلك أيضاً كتاب النهل الصافي والمستوفي بعد
الوافي لأبي المحاسن ، فهو ذيل على المؤلف المعروف لخليل بن
أبيك الصفدي ، وكتاب إنباء الغمر في أبناء العمر لابن حجر ،
وهو في الواقع ذيل لكتاب البداية والنهاية لابن كثير ،
وكتاب تاريخ العمر للسيوطي ، وهو تكملة للكتاب المتقدم
لابن حجر .

غير أنه توجد عدا هذه الظواهر المشتركة بين أولئك المؤرخين
ظاهرة واحدة غير مشتركة بينهم ، أو — بمباراة أخرى — ظاهرة
غير متساوية الانطباق على كل منهم ، وتلك هي اتجاه بعضهم ،
كالمقريزي والسيوطي ، إلى تأليف الكتب الصغيرة في موضوعات

(١) أبو المحاسن : حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور

— طبعة كاليفورنيا — ، ج ١ ، صفحة ب .

مصينة ، فضلا عن جانب انشغالهم بالكتب الكبيرة والحواليات ،
وأجاء بعضهم الآخر ، كأبي المحاسن والسخاوي ، إلى اختصار
المؤلفات المنسوبة لأسلافهم أو لأنفسهم . على أن إنتاج البعض
الأول في ذلك الصنف من التأليف هو القيمين بالانتباه هنا ،
فهؤلغات المقرئى الصغيرة مثلا تصنف بصفات خارقة ، إذ بينما
تموج كتبه الكبيرة بأخبار الخلفاء والسلاطين والملوك والأمراء ،
وتؤرد بحوادث العزل والولاية ، وتفتنص بالتراجم والوفيات
والحروب والتجاريد ، حتى تكاد شخصية المؤلف لا توجد أو ترى
إلا بمنظار ، إذا بهذه الكتب الصغيرة تلقى كثيراً من الضوء على
شئ من هوية المؤلف ، وتوضح الطريق لفهم الحال الفكرية في
عصره . ذلك أن المقرئى يعرض في أمثال هذه الكتب لسائل
قل أن يعرض لها في حولياته ، ويتحليل من قيود تسجيل
الأخبار ، ويجرؤ على الإدلاء بآرائه الخاصة ، بل يحاول أحياناً أن
يمال الحوادث تعليلاً عقلياً ، ويناقش بعض الميوب نقاشاً
حرّاً^(١) . أما مؤلفات السيوطى الصغيرة فقد تقدمت الإشارة إلى
طابعها الصحفي القائم على العناية لنفس لوامة للغير في كثير من
الأنانة والتعديل الزائف وحب العيت ، على أن غثائة تلك

(١) انظر المقرئى : إغاثة الأمة بكشف النمة — نشر زيادة
والشبال — صفحة ه ، وكذلك المقرئى : نحل عبر النحل — نشر
الشبال ، صفحة د — ه .

المؤلفات لا تستطيع إلا أن تنم عن شخصية السيوطي ، وهي في الواقع تلتقي كثيراً من الضوء على شيء من هويته ودخيلته (١) .

أما التعريف بمنهج الكتابة والتأليف عند مؤرخي مصر في القرن الخامس عشر الميلادي ، وتقدير مؤلفاتهم تقديراً مقارناً من حيث أنها منابع ومراجع أصلية للتاريخ المصري في العصور الوسطى ، فمن الضروري قبل الكلام في هذا أو ذاك أن نذكر أولاً أن لفظ " تاريخ " في ذلك العصر ، وما سبقه أو لحقه من العصور كذلك إلى نهاية العصور الوسطى — وسواء في ذلك مصر وبلاد الشرق والغرب جميعاً — وسع غير التاريخ من العلوم والفنون والمقاصد ، كالحوليات والمدونات اليومية ، والوفيات والتراجم ومماجم الكتب . ويرجع هذا التجوّز الواسع في مدلول لفظ " تاريخ " ومشموله في اللغة العربية — واللغات الأوربية كذلك في تلك الأزمنة — إلى عوامل لا محل هنا لمناقشتها أو استقصائها (٢) ، إذ المراد شرح طريقة التأليف والترتيب عند مؤرخي القرن الخامس عشر الميلادي وحده في مصر شرحاً استقرائياً ذلك أن كلاً منهم كان يفتتح كتابه ، بعد البسملة والحمدلة والصاوات الطيبات ،

(١) انظر ما سبق ، ص ٥٨ — ٦٣ .

(٢) اقرأ في هذا الموضوع ما كتبه الأستاذ عبد الحميد العبادي بك في الفصل الثالث من كتاب علم التاريخ ، ص ٥١ — ٦٩ . (مطبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٧ م) .

بذكر بدء الخليقة ، ويُعقبه بقصص الأنبياء والمرسلين ، ثم يأخذ في شرح فضائل مصر وما امتازت به من الصفات على سائر البلدان ، ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية تأييداً لذلك ، وينتقل من بعد هذا إلى تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي ، فيكون مختصراً أولاً ، ثم أقل اختصاراً ، وهكذا إلى أن يصير الكتاب سجلاً يومياً لما يقع بمصر وولاياتها وجاراتها من الحوادث الكبرى والصغرى في عصر المؤلف . وقد يتخلل هذا السجل شيء عن أسرار المحاصيل وأحوالها ، أو فيض النيل ومناسيبه ، أو هبوب ريح سوداء ترفع الأبقار في الهواء ، أو تفصيلات جدل أدبي ، أو أدوار محنة فقهية ، أو تعديل في نظم الحكم والجيش ، أو وصف لمسجد عمره سلطان أو أمير ، أو نص رسالة أرسلها ملك من ملوك البلاد المجاورة وجواب السلطان عليها ؛ وذلك فضلاً عن الوفيات والتراجم التي تطول أو تقصر بحسب مزاج الكاتب ومقاييسه ، وعلى قدر القيمة السياسية أو الاجتماعية المترجم له .

يقضح من هذا أن مؤرخي ذلك العصر لم يفرقوا بين التاريخ والقصص والأدب والوفيات والتراجم ونظم الحكم ، وأنهم اتبعوا طريقة الاستطراد في التأليف ، فلم يميزوا بين التاريخ البحت وبين الاقتصاد والاجتماع والتاريخ الدستوري ، مثلاً . وأتبع المقرئ تلك الطريقة الجامعة بمقدار في كتاب السلوك لمعرفة

دول الملوك ، غير أنه رتبته على نظام مخالف لما وجدته شائماً بين مؤلفات من سبقه من المؤرخين في مصر ، كالنويري وابن الفرات . وتفصيل ذلك النظام أن المقرئى دون حوادث كل عام في فصل مستقل ، تحت عنوان باسم ذلك العام بخط كبير ومداد غير مداد المتن ، وختم الحوادث بذكر الوفيات والترجمة لأصحابها في شيء من الاختصار المامد ، ثم انتقل إلى العام التالى فجمله عنواناً جديداً ، وسجل حوادثه دون أن يؤلف من كتابته فصلة متصلة ، ما عدا أنه افتتح السنة أحياناً بذكر الوظائف الكبرى ومن عليها ، وهذا في المادة إذا جاء بدء السنة موافقاً لقيام سلطان جديد ، لما في ذلك طبعاً من تغيير وتبديل بين موظفي البلاط السلطاني . واعتاد المقرئى كذلك أن يكتب اسم السلطان الجديد بخط كبير ومداد مخالف ، غير أنه لم يجعل من ذلك وقفة يلخص فيها أو يفلسف ، بل اكتفى بمبارات افتتاحية في أصل السلطان وماضيه ، ثم انتقل إلى ذكر الحوادث والأخبار حسب ترتيبها الزمني على قدر الإمكان .

وسار كل من العيني وابن حجر على هذا النظام في كتبهما التاريخية ، ما عدا أن شنف ابن حجر بالتراجم حمله على أن يفيض فيها بأكثر مما دون في حوادث سنة بأكلها . ولابن حجر فضل في أنه كتب الوفيات على ترتيب أبجدى ، وهذا حسنة في ذلك تلميذاه السخاوى وابن الصيرفي . وابن حجر كذلك أول من ابتدع فكرة الكتاب الشامل لوفيات قرن بتمامه ،

وهو أيضا صاحب فكرة التسمية لتلك الكتب على عنوان القرون ، وإليه يرجع قصب السبق في العناية بتراجم الفاضلات المحدثات من النساء ، وكتابه الدرر السكينة في أعيان المائة الثامنة دليل واضح على ذلك . واقتفى السخاوي أثره في هذا كله ، وزاد عليه بأن جعل للنساء وحدهن جزءا مستقلا من كتاب الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ؛ وتألفت من بعد ذلك الكتب المعروفة في وفيات القرن المباشر والحادي عشر والثاني عشر الهجري .

أما أبو المحاسن فإنه أخذ على أستاذه المقرئى أنه ملأ كتابه بالحوادث والماجريات ، وقصّر في التراجم والوفيات ، ولذا ألف هو كتابه حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، معارضا لذلك الترتيب ، فأطنب في الحوادث وأوسع في التراجم ، لتكثر الفائدة من الطرفين ، على قوله ؛ وهذا الكتاب هو الذى جمعه أبو المحاسن ذيلا على كتاب السلوك للمقرئى . بل إن أبا المحاسن انتهج في تاريخه الكبير ، وهو كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، منهجا مخالفا لطريقة المقرئى وترتيبه ، إذ جعل كل عهد من عهود الملوك والسلاطين فصلا قائما بذاته ، وذكر السنين وحوادثها تباعا من غير أن يجعل لها عناوين مستقلة ، ما عدا أنه أشار إلى إهلالها على أنه حادثة من الحوادث ، حتى إذا توفى السلطان أتى على أخباره صرة أخرى في ترجمة متصلة ، وشرح أخلاقه وعوامل نجاحه أو فشله ،

ثم أعقب ذلك كله بترتيب سنوات المهد نفسه ترتيباً عددياً ،
وذكر وفيات كل منها في فصل واحد ، وربما أفاض في هذه
أو تلك من أوفيات إفاضة ملاحظة لما لصاحبها من مقام ممتاز ،
أو ذكر في أثنائها من الحوادث ما لم يستطع ذكره أو أنسيه في
الجزء الخاص بهود السلاطين

وأما ابن إياس فانبغ طريقاً نصفية بين ترتيبى المقرزى
وأبى المحاسن ، إذ قسم كتابه بدائع الزهور في وقائع الدهور
إلى عهد مستقلة ، كما فعل أبى المحاسن ، وذكر السنين بمناوين
واضحة وبخط كبير ومداد مخالف ، كما فعل المقرزى ؛ ولكنه لم
يجعل للوفيات ترتيباً زمنياً مفصلاً مثل ترتيب أبى المحاسن ، ولم
يكتبها عند أواخر السفين من حواياته مثل نظام المقرزى ، بل
أورد هاتى كثير من الإيجاز عند وقوعها حيثما اتفق من شهور السنة ،
وهو فى ذلك متبع للطريقة التى سار عليها مؤلف مجهول الاسم ، له
كتاب مخطوط ناقص وبغير عنوان بالمتحف البريطانى بلندن ،
وموضوعه تاريخ دمشق .

وللبرهان على كل ما تقدم من ملاحظات يجب الرجوع إلى
كتب أولئك المؤرخين نفسها ، أو إلى مقدماتها على الأقل
فالمقرزى مثلاً بيّن فى تصدير كتاب السلوك أنه ألفه ليكون
تاريخ السلاطين فى مصر بعد الفاطميين " من الملوك الأكراد
والأيوبيين ، والسلاطين المماليك التركىة والجر كسية ، فى كتاب

يحصي أخبارهم الشائمة ، ويستقصي أعلامهم النائية ، ويحوى
أكثر ما في أيامهم من الحوادث والمجريات ، غير صمتن فيه بالتراجم
والوفيات ، لأني أفردت لها ناليفاً بديع المثال ، بميد المال ، فألفت
هذا الديوان ، وسلكت فيه التوسط بين الإكثار الممل والاختصار
المخل^(١) . وكذلك كتب أبو المحاسن في خطبة كتاب النجوم
الزاهرة ، حيث قال إنه رتبته ليكون شاملاً لسهود من ولي مصر
منذ الفتح العربي من الولاة والخلفاء والملوك والسلاطين ، " واحداً
بعد واحد ، لا أقدم أحداً منهم على أحد باسم ولا كنية ولا لقب ،
ثم أذكر أيضاً في كل ترجمة ما أحدث صاحبها في أيام ولايته من
الأمر ، وما جرده من القواعد والوظائف والولايات في مدى
الدهور ، ولا أقتصر على ذلك ، بل أستطرد إلى ذكر ما بنى فيها
من المباني الزاهرة ، كالبيادق والجوامع ومقياس النيل وعمارة
القاهرة ، أولاً فأولاً ، أذكره في يوم مبناه وفي زمن سلطانه ،
مستوعباً لهذا المعنى ضابطاً لسانه ، على أني أذكر من توفي من
الأعيان في دولة كل خليفة وسلطان باقتصار ، بمد فراغ ترجمة
المقصود من الملوك ، مع ذكر بعض الحوادث في مدة ولاية
المذكور في أيام قطر من الأقطار^(٢) . أما ابن إياس ، فليس

(١) الفريزي : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٩ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة

دار الكتب المصرية ، ج ١ ، ص ٣ .

بالمطبوع من تاريخه خطبة مشابهة يمكن الاقتباس منها اقتباساً يدل على طريقته في التأليف ؛ على أن الفارسي لكتابته يجد ذلك واضحاً شأنها في جميع أجزاءه ، وهو لا يخرج عما تقدمت الإشارة إليه إجمالاً في موضعه .

والحاصل أن طريقتي المقرئزي وأبي المحاسن ، وكذلك الطريقة التي صار عليها ابن إياس ، ليست في شيء من التاريخ بمعناه الحديث ؛ فطريقة المقرئزي ناقصة لقطع تتابع الحوادث فجأة عند نهاية السنين ، وطريقة أبي المحاسن مؤدية لشيء من التخلل والاضطراب ، بسبب صراوحته بين الإفاضة فيما هو بصدد من حادثة أو مسألة ، وبين تأجيل ذلك إلى صفحات الوفيات التي ذيل بها عهد السلاطين ، مما نتج عنه نقص أحياناً وتكرار أحياناً أخرى . ويقال مثل هذا وذلك بسبب طريقة ابن إياس ، لأنها في الواقع مزيج من الطريقتين السابقتين .

ثم إنه يلاحظ أن المؤرخين على وجه التعميم قنعوا في كتبهم هذه بذكر الحقائق مجردة عن أسبابها ، ودرتوا الحوادث شهراً فشهراً — أو يوماً فيوماً أحياناً — دون أن يحاولوا ربط حادثة ما بشيء سابق ، أو يجعلوا من كتابتهم قصة متصلة ، أو يعرضوا لشيء من المقدمة والنتيجة لهذا أو ذاك مما كتبوه . على أنه من الحق أن يسجل لهم أنهم انتقدوا وفلسفوا وأنهمو بأحكام واضحة في بعض الحوادث الجارية ، ولا سيما في الأجزاء المعاصرة من

مؤلفاتهم ، وذلك على الرغم من أن أحكامهم هذه جاءت دائماً من باب التعميق على الحوادث للمظة والاعتبار ، دون أن يكون فيها شيء من التمليل أو التحليل أو الاستقصاء .

وأما طريقةتهم في الأجزاء غير المعاصرة من مؤلفاتهم ، فهي أن ينقلوا من كتب السابقين نقلاً حرفياً ، مع ذكر اسم المرجع أو مؤلفه أحياناً قليلة فقط ، فمشوا بذلك على المبدأ القديم المتواتر بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان ، ولم يتعمروا المقولهم بمقول أو نقد أو تبريح أو تمديد ، ما عدا أنهم غيروا بعض الألفاظ بين العبارة والأخرى . على أن تلك الطريقة التقليدية عادت بفائدة لا يمكن المبالغة في مداها ، إذ حُسنظت بفضلها كتب مفقودة أصولها السكاملة حتى الآن ، ولولاها ما وصل من تلك الكتب شيء المتأخرين ، ولولاها كذلك ما عرفنا كثيراً مما هو معروف — وإن جاء ناقصاً — من أساليب المؤرخين في مصر وغيرها من البلدان الإسلامية في المصور الوسطى .

وأما ما يتعلق بالقيمة القياسية لسلك من الأجزاء المعاصرة في تلك المؤلفات جميعاً ، فتقرير ذلك مرتبط بما استقام للمؤلف من مقدرة على استقاء الأخبار من منابعها كرجال الدولة والدواوين ، وعلى تنقيتها وغربلتها من الشوائب والزوائد . وعلى هذه القاعدة يتبين أن المقرئى حرص في الجزء المعاصر من كتاب السلوك على أن يكون رجالاً نقادة جريئاً ، يعرف الغث من السمين

عما يتراعى إليه من أخبار وحقائق ؛ ولذا يجد القارىء بصفتها
معلومات قل أن يجدها في مثل مساحتها من كتاب آخر ،
وذلك فضلا عن انفرادها بحقائق ضافية في أحوال النقود ، وقوانين
المعاملات التجارية ، والاحتكارات السلطانية ، والأثمان الجارية
لأنواع الأطعمة . غير أن الجزء الأخير من هذا الكتاب يوافق
زمنياً عهد السلطان برسبای ، ولم يكن القرزى من المقرئين إلى
ذلك السلطان ؛ ولذا يلمس القارىء في ثنايا هذا الجزء من
الكتاب شيئاً من المرارة والكراهية ، إلى جانب الجرأة في النقد ؛
وذلك بمكس ما يقابله في النجوم الزاهرة لأبي المحاسن ، إذ جاء
أسلوبه أهدأ وأعدل ألفاظاً ، لأن أبا المحاسن ظلّ من الحاشين
حول بلاط برسبای وحاشيته .

غير أن المقارنة الدقيقة بين ما جاء في كل من السلوك
للمقرزى والنجوم الزاهرة لأبي المحاسن من أخبار متفقة الوقوع
تدلّ في وضوح على أن أبا المحاسن نقل كثيراً من كتاب أستاذه
نقلًا حرفياً ، دون أن يُعنى بالإشارة إلى صرحه . ومن الجليّ
أن أبا المحاسن لم يجد ثم سبباً يدفعه إلى الاعتراف بذلك النقل ،
مادام أنه عاصر الحوادث بعينها ، وربما شهدا بعينه كذلك ،
وهذا تفسير من غير تبرير مقبول . لكن الذي يستحيل تبريره
ألبتة أن أبا المحاسن كان كلما وجد نفسه مخالفاً لأستاذه ، نقل
روايته بنصّها ونصّها مهما طال ، وأنبها بنقيد وتصحيح من

عنده ، في طبخة خالية من الياقة أحياناً . على أنه إذا أغفلنا تلك
الفاحية من نقد أبي المحاسن لأستاذه ، فإن ما أورده بصدد كثير
من الحوادث من تصويب وتصحيح جاء أقرب إلى الحقيقة والواقع
 مما كتب المقرئ ، إذ المعروف أن المقرئ هو السابق في
الكتابة ، وأنه اعتزل الحياة العامة منذ ترك الوظائف والدواوين ،
 وأن تلك الفترة الأخيرة من حياته هي التي اشتمل فيها بالتأليف ،
 على حين بقى أبو المحاسن طول عمره متقلباً في بلاط السلاطين
 وبيوت الأمراء ، يتلقى من أقاربه وأصحابه وأصدقائه من موظفي
الدولة ما ساعده على توضيح بعض الحقائق التاريخية التي غمضت
على غيره . ومع هذا كله هيئات أن يقارن ذلك التلميذ النابغ
بأستاذه الكبير في ضوء مؤلفاتهما ، من حيث القيمة والكمية
واختلاف المقاصد والتنسيق .

أما العيني ، فيكفي لبيان القيمة النسبية للجزء المعاصر من
كتابه عقد الجمان في أخبار الزمان ، وهو الجزء الذي يستغرق
عصر السلطان برسباي وما يليه حتى سنة ١٤٥١ م ، أن العيني
نفسه كان يجلس إلى حضرة ذلك السلطان ليقرأ عليه في أمسياته
بالتركية من كتابه الذي كتبه بالعربية . على أن تلك البسطة
تكون كافية للحكم على قيمته التاريخية ، لو كان من المعروف
ما أمه العيني من هذا الكتاب الكبير في ذلك العهد ، أو أن
العيني ذكر الأجزاء التي قرأها منه على السلطان قصد تعلقه

أو ابتغاء وعظه بأخبار السابقين . وكيفما كان الأمر ، فالمعروف أن الميبي تملق بجميع السلاطين الذين أفاءوا عليه من ظلالهم ، وأنه سبق له في أوائل أيامه أن ألف كتاباً مشهوراً في فضائل السلطان المؤيد شيخ ، كما نظم قصائد كثيرة في مدح كلٍّ من السلطانين ططر وبرسبای نفسه .

واستمد ابن حجر في تأليف كتابه إنباء الفمر بأنباء العمر من كتاب الميبي كثيراً ، وقارن الكتابين بعضهما ببعض مقارنة شملت التفاصيل ؛ على أنه لم يتمقّب عثراته بالعدالة والضيطة ، كما فعل أبو المحاسن بمؤلفات المقرزي ، بل اعترف بالنقل منه اعترافاً صريحاً في قوله " كتبت منه ما ليس عندي ، مما أظن أنه اطلع عليه من الأمور التي كنا نغيب عنها ويحفرها (١) " ، أي أن الكتابين يكمل بعضهما بعضاً في كثير من المواضع . غير أنه يلاحظ أن كتاب ابن حجر لا يجيء شيئاً بالنسبة لكتاب الميبي في الحجم ، بل إن قيمته تنحصر في أنه سجلٌ وافٍ بالحوادث التي وقعت في أيام ابن حجر فقط ، على حين أن كتاب الميبي تاريخ شامل لأخبار مصر الإسلامية إلى عصر مؤلفه . ومع هذا فكتاب ابن حجر ممتاز بتعليقات وملاحظات تفرّد بها صاحبها عن سائر المؤلفين

(١) ابن حجر : إنباء الفمر بأنباء العمر — مخطوطة المتحف

البريطاني بلندن ، ج — ١ ، ١ ، صفحة ١ ب .

المعاصرين والسابقين ، ممن استقى منهم بالإضافة إلى الميبي ،
كانن الفرات وابن دقاق والمقرزى .

أما ابن إياس ، فالتقارى ، لكتابه بدائع الزهور في وقائع
الدهور يفتقد الإفاضة والتفاصيل التي عرفها من مؤلفات
المقرزى وأبي المحاسن والميبي وابن حجر ، فلا يجد لها أثراً . غير
أن أسلوب ابن إياس — مع اختصاره وعزوفه عن الإطالة
والإطناب حتى في الأجزاء المعاصرة من كتابه — مطبوع بطابع
الذكاء والدقة ؛ وليس في استقطاعه ناقد — مهما علا سمته — أن
يفكر أن ابن إياس كان على جانب عظيم من المقدرة ، وذلك
برغم صرامة أحكامه ، وبرغم أخطائه أحياناً في ضبط الوقفيات .

يتبقى بعد ذلك مسألة كمتلة لهذا النقد المقارن ، وهي مدى
إلمام المؤرخين الذين تقدمت أسماؤهم بأحوال البلاد المجاورة لمصر ،
من حيث جغرافيتها وأهميتها الاقتصادية لدولة المماليك . غير أنه
ليس من العدل أن نقدر المعلومات الجغرافية عند أولئك العلماء بما
ورد عرضاً في كتبهم التاريخية بصدد البلاد المجاورة ، لأن مبالغ ما في
تلك الكتب لا يمدو ذكر اسم هذا أو ذاك من الأقطار والممالك ،
بمناسبة وصول قاصد (سفير) من عند ملك من ملوكها إلى
السلطان بالقاهرة . بل قليلاً ما يجد التقارى غير ذلك ، مما
لا يزيد عن أسماء الملوك ، أو مسافات الأسفار والطرق والمسالك التي
عبرها القاصد الفلانى كما يصل إلى مصر . غير أنه على الرغم من هذه

القدرة الجغرافية المنتظرة في كتب التاريخ ، فالواقع أنه يمكن القول بأن أولئك المؤرخين عرفوا مواضع البلاد الإسلامية القريبة معرفة جيدة بفضل أسفارهم إليها ، وأن معوماتهم بصدد الممالك الإسلامية البعيدة لم تكن قليلة بالقياس إلى معلومات المصور الوسطى في أوصاف البلدان وجغرافيتها ، وأن ما عرفوه عن ممالك أوربا وأصقاعها مع ضآلته ونقصه لم يكن مهوَّشاً مملوءاً بالخرافات ، بل تضمن حقائق بارزة ثابتة في تاريخها وجغرافيتها وعلاقاتها السياسية بجيرانها ومن تلك الحقائق مثلاً أن دول أوربا المسيحية ، كالبندية وجنوه وقطونية وقبرص ورووس ، أضمرت كلها المراء لدولة المالك ، على حين اكتفى بعضها بإرسال سفنه إلى مواى السلطان للتجارة الحلال ، وعلى حين شجع بعضها الآخر مختلف الإغارات الساحلية والقرصنة التي أوجبت الجهاد والاستئصال . غير أن المومات الجغرافية البهتة لم توجد طبعاً في كتب المؤرخين ، وحسب القارى أن يولى وحيه شطر مؤلفات معاصريهم وأصدقائهم ممن كتبوا في الجغرافية عرضاً أو قصداً ، ليملم مبلغ إمام علماء ذلك العصر بأحوال البلاد المحيطة بدولة المالك . ومن هذه المؤلفات كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ، وكتاب المفصل الرفيع الإنشا الهادي لصناعة الإنشا للخالدي ، وكتاب زبدة كشف المالك للخليل

ابن شاهين ، وكلها ممتلى^٥ بأوصاف البلاد الإسلامية والمسيحية
البعيدة والقريبة .

وتمت مسألة أخرى مكحلة لهذه الخاتمة ، وهي سقم الأسلوب
العربي الذي كتب به مؤرخو ذلك القرن مؤلفاتهم التاريخية
وغيرها ؛ إذ الواقع أنها تموج بألفاظ وتماير وجمل لا تمت
للعربية الفصحى بصلة ، وتزخر بماهيات غريبة واصطلاحات
غامضة لا تذكرها القواميس والمعاجم . وأكثر ما يكثر ذلك في
كتابات أبي المحاسن وابن إياس ، بل إن أسلوب المقرئ نفسه لم
يخل من تلك الهنات . ويرجع ذلك أولاً إلى ذبوع اللسان التركي
بين طبقات الخاصة ، وإلى دخول كثير من ألفاظ اللغات المجاورة
(بما في ذلك اليوناني واللاتيني وفروعه) في مصطلح الجيش
والبحرية والدواوين ، مما أدى إلى كثير من الخلط بين ما هو
عربي صحيح وما هو أجنبي غير جاز الاستعمال . وهذا الخلط
في ظاهره وواقعه عيب يؤسف له ، وكثيراً ما شكوا قراء هذه
الكتب التاريخية من عرج أساليبها وغموضه ؛ غير أن ذلك في
باطنه حسنة لا تفكر ، إذ أنه نموذج لحال اللغة والكتابة في عصر
سلطان المماليك بمصر والشام ، وهو لذلك مادة ذات أهمية للمعنيين
بقارنح الأدب العربي في مصر ، والمشتغلين بدراسة لهجات القاهرة
في مختلف المصور .

مؤلفات المؤرخين الواردة في هذا الكتاب^(١)

١ - أحمد بن علي المقرئ : (ص ٦)

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - عقد جواهر
الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط - انماظ الحفنا بأخبار
الخلقا - السلوك لمعرفة دول الملوك - المقفي الكبير -
المقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة - النزاع والتخاصم
فيما بين بني أمية وبني هاشم - إغاثة الأمة بكشف الغمة .

٢ - أحمد بن حجر : (ص ١٧)

فتح الباري في شرح البخاري - المجمع المؤسس والمعجم
المفهرس - إنباء الفمر في أنباء الممر - السرر الكامنة
في أعيان المائة الثامنة .

٣ - العيني : (ص ٢٠)

عقد الجمان في تاريخ أهل هذا الزمان - عمدة القارى في
شرح البخاري .

(١) تشمل هذه القائمة أسماء المؤلفات التي اقتضتها سير المؤرخين
في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي ، غير أنها لا تشمل جميع المؤلفات
المسوبة إلى أولئك المؤرخين .

٤ - ابن عسبشاه : (ص ٢٢)

التأليف الطاهر في شيم الملك الظاهر - عجائب القصور
في أخبار تيمور .

٥ - خليل بن شاهين : (ص ٢٣)

زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك .

٦ - بهاء الدين الخالدي : (ص ٢٤)

المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا .

٧ - أبو المحاسن بن تفرى بردى : (ص ٢٦)

المنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - المنهل الصافي
والمستوفى بمد الوافي - الدليل الشافي على المنهل الصافي -
مورد اللطافة في ذكر من ولي السلطنة والخلافة - حوادث
الدهور في مدى الأيام والشهور - نزهة الرأي في التاريخ -
البحر الزاخر في علم الأوائل والأواخر - نزهة الألباب في
اختلاف الأسماء والألقاب - حلية الصفات في الأسماء
والصناعات - البشارة في تكلمة الإشارة - الانتصار للسان
النتار - الرياضيات والموسيقى - السكر الفاضح والمطار الفاضح .

٨. — نور الدين بن الصيرفي : (ص ٣٦)

نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان — أبناء الحصر في
أبناء مصر — سيرة الأشرف قايتباي — الجوهري في
السيرة النبوية .

٩. — أبو الخير السخاوي : (ص ٣٦)

القبر المسموك في ذيل السلوك — ذيل تاريخ دول الإسلام
— الذيل المتناهي — الذيل على طبقات القراء — المتقى من
تاريخ مكة — تلخيص تاريخ اليمن — الإعلان بالتوخيخ لمن ذم
التاريخ — الضوء اللامع لأهل القرن التاسع — الجواهر
والدرر في ترجمة ابن حجر — القول المنبى في ترجمة ابن عربي .

١٠. — ابن إياس : (ص ٤٦)

بدائع الزهور في وقائع الدهور — عقود الجمان في وقائع
الأزمان — نزهة الأمم في المجائب والحكم — صرح الزهور
في وقائع الدهور — نشق الأزهار في عجائب الأقطار .

١١. — عبد الرحمن السيوطي : (ص ٥٦)

شرح الاستعانة والبسملة — تكملة تفسير القرآن —
طبقات الحفاظ — لب اللباب في تحرير الأنساب — إرشاد

المهتدين في نصرة المجتهدين - الرد على من أخذوا إلى الأرض
وجسهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض - التنبئة بمن يبعثه
الله على رأس كل مائة - الكشف عن مجاوزة هذه الأمة
الآلاف - تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك - قمع
المرارض في نصرة ابن الفارض - الإسفار عن قلم الأظفار -
بلوغ المآرب في قصص الشارب - الوديك في فضل الديك -
مسألة ضرني زيدا قائما - حسن المحاضرة بأخبار مصر والقاهرة
- تاريخ الخلفاء أصهار المؤمنين - تاريخ السلطان الأشرف
قايتباي - بدائع الزهور في وقائع الدهور - تاريخ أسبوط -
كوكب الروضة - تاريخ مصر - المنتقى من تاريخ ابن عساكر
- الشماريخ في علم التاريخ - نظم العقيان في أعيان الأعيان
- بنية الوعاة في طبقات النحاة - الملتقط من الدرر الكامنة
- الأحاديث الحسان في فضل الطيلسان - سارواه الأساطين
في عدم المجيء إلى السلاطين - تأخير الظلامة إلى يوم القيامة .

١٤ - عبد الباسط بن خليل : (ص ٦٨)

زهة الأساطين فيمن ولي مصر من السلاطين - نيل الأمل -
الروض الباسم في حوادث الممر والتراجم - تاريخ الأنبياء
الأكابر - الوصلة في مسألة القبلة - الحكمة والسر في
الضوء - القول المأوس - شرح القانونشة في الطب -
عمدة الطالبين ورغبة الراغبين في الفقه .

١٣ — حسن الطولوني : (ص ٧١)

الزُهْمَةُ السَّنِيَّةُ فِي ذِكْرِ الْخُلَفَاءِ وَالْمُلُوكِ الْمِصْرِيَّةِ — شرح
مقدمة ابن الليث — الأجر ورومية .

١٤ — ابن زنبيل الرَّمَالِ : (ص ٧٥)

تاريخ أخذ مصر من الجراكسة — الدرّة اليتمية في تاريخ
مصر القديمة — تحفة الملوك والرغائب — المقالات في حل
المشكلات .

١٥ — محمد بن طولون الدمشقي : (ص ٧٦)

الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون — عجائب الدهر —
المقود اللؤلؤية في الدولة الطولونية — حور العيون في تاريخ
ابن طولون — الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام —
أعلام الوري — سلك الجمان — المنطق المنبى في ترجمة ابن
المرجى — الاختيارات المرضية في أخبار التقي ابن تيمية —
التمتع بالأقوان بين تراجم الشيوخ والخلان .